

وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2018

اليمن

حقق اليمن في عام 2018 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما شاركت حكومة جمهورية اليمن في برامج اليونيسف التي قدمت الدعم للخدمات التعليمية والاجتماعية. وعلى الرغم من تلك المبادرات لعلاج عمالة الأطفال، إلا أن اليمن قد حصل على هذا التقييم بسبب استمراره في تطبيق الممارسات التي أدت إلى تأخير التقدم في مجال القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. لم تبذل الحكومة جهوداً لمكافحة العبودية التقليدية من خلال التحقيق في القضايا وملاحقتها، وفشلت في بذل الجهود لعلاج التمييز في المدارس ضد الأطفال من مجتمع المهشمين، مما أدى إلى زيادة تعرضهم لعمالة الأطفال. علاوة على ذلك، هناك أدلة على قيام القوات المسلحة الحكومية بتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال بما يخالف القانون اليمني. ينخرط الأطفال في اليمن في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والصراع المسلح. كما ينخرط الأطفال في عمالة الأطفال في صيد الأسماك. ونظراً للصراع المسلح المستمر، عملت حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دولياً على تفعيل الوزارات الحكومية من عاصمتها المؤقتة عدن، لكنها لم تكن قادرة على توفير خدمات التسريح وإعادة التأهيل الكافية للأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم من قبل مجموعات مختلفة تشارك في الصراع المسلح، أو الذين شاركوا في أسوأ أشكال عمل الأطفال الأخرى. ولم تبذل حركة الحوثي المتمردة التي تسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي في اليمن، بما في ذلك احتلال العاصمة اليمنية صنعاء، أي جهد لمعالجة المخاوف المتعلقة بعمالة الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ولم تسمح للباحثين بالوصول للقيام بمسح سكاني بحثاً على مؤشرات على عمالة الأطفال.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في اليمن.

| المجال | الإجراء المقترح | السنة (السنوات) المقترحة |
|---------------------|--|--------------------------|
| إطار العمل القانوني | الانضمام لبروتوكول باليرمو الخاص بالإتجار بالأشخاص. | 2018 – 2013 |
| | ضمان الحظر الجنائي للعمل القسري وجميع مراحل الإتجار بالأطفال. | 2018 – 2015 |
| | التأكد من أن القانون شامل بما فيه الكفاية لحظر استخدام الأطفال في البغاء، واستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض وممارسات إباحية. | 2018 – 2015 |
| | ضمان حظر القانون جنائياً تجنيد الأطفال تحت سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. | 2018 – 2016 |
| الإنفاد | ضمان عدم انضمام الأطفال تحت سن 18 إلى القوات المسلحة اليمنية والميليشيات الموالية للحكومة للمشاركة في القتال. | 2018 |
| | ضمان توافر القدرات والإمكانات لدى مفتشية العمل لتطبيق قوانين العمل، بما في ذلك إعادة تأسيس آلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بعمالة الأطفال. | 2018 – 2015 |
| | التحديد الاستباقي والتحقيق في قضايا العبودية التقليدية ومعالجتها. | 2018 |
| | ضمان توفر التمويل المناسب لدى مفتشي العمل وحصولهم على التدريبات اللازمة للقيام بعمليات التفتيش. | 2018 – 2009 |
| | ضمان قيام السلطات بتنفيذ الحماية الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في كافة القطاعات التي تنتشر فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة والعمل المنزلي. | 2018 – 2009 |
| | ضمان قيام وكالات إنفاذ القانون الجنائي بتطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. | 2018 – 2015 |

| المجال | الإجراء المقترح | السنة (السنوات) المقترحة |
|-----------------------|--|-----------------------------|
| التنسيق | التأكد من أن جميع هيئات التنسيق قادرة على تنفيذ كافة المهام التي يُعْتزَم إسنادها إليها. | 2018 – 2017 |
| سياسات الحكومة | تنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة اليمنية. تبني سياسة تعالج كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والإتجار بالأطفال. | 2018 – 2009 2018 – 2009 |
| البرامج الاجتماعية | توسيع البرامج لتحسين حصول الأطفال على المساواة في التعليم، لا سيما بالنسبة للأطفال الناجين من العبودية التقليدية والأطفال من فئة/المهمشين. | 2018 – 2013 |
| | وضع برنامج لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال المنخرطين في الصراع المسلح والأطفال المنخرطين في أنماط أخرى من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، وصيد الأسماك. | 2018 – 2011 |